وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر

الربع الأول 2015

مارس 2015

سلسلة المؤشرات التنموية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر	4
المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر	5
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	6
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً للنشاط الاقتصادي	7
المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي	8
الطاقة الانتاجية وخطة المنشأة المستقبلة	9
المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق	11
التحديات المعيقة لأداء المنشآت الاقتصادية	14
الملحق	
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال	16
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	16
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة	18

الربع الأول 2015

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال

مؤشر الوضع الحالي

مؤشر الوضع المستقبلي

الدوحة، مارس 2015. ألقت التراجعات التي شهدتها اسواق النفط بظلالها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نظرا للمساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتسببت تلك التراجعات في تراجع مستويات التفاؤل التي تولدت عند مجتمع الأعمال الخاص خلال الفترات الربعية الأخيرة.

وفي دولة قطر، حقق الناتج الحقيقي النفطي معدل نمو بلغ (1.5%-) خلال عام 2014، متأثرا بمعدلات النمو السالبة التي حققها خلال الثلاث فترات الربعية الأولى. حيث حقق معدل نمو بلغ (1.3%) خلال الربع الأخير من العام.

وفيما يتعلق بالأنشطة غير النفطية فقد كان لقوة ومتانة الاقتصاد القطري الأثر الكبير في بقاؤها عند معدلات نمو مرتفعة، فعلى الرغم من تراجع معدل نمو الناتج الحقيقي غير النفطي خلال الربع الأخير 2014 مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه - حيث تراجعت معدلات النمو للعديد من الأنشطة منها أنشطة الصناعات التحويلية، والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات المالية والعقارية والتأمين وذلك خلال الربع الأخير من العام مقارنة بالربع الثالث - فعلى الرغم من ذلك إلا أن الأنشطة غير النفطية حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترات الربعية للعام 2014 مقارنة بالعديد من دول المجلس، وعلى مدار العام حقق الاقتصاد القطري معدل نمو بلغ (6.2%) مقارنة بنحو (6.3%) في عام 2013.

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط خلال فترة الربع الأول 2015 مقارنة بالأشهر الأخيرة لعام 2014، إلا أن انطباعات مجتمع الأعمال لم تتأثر كثيرا بهذا التحسن نتيجة لحالة الضبابية التي تواجه الاقتصاد العالمي بشكل عام وبخاصة الدول المستوردة للنفط.

لكن، وعلى الرغم من ذلك إلا أن مستويات تفاؤل مجتمع الأعمال إزاء أحوال منشآتهم تظل جيدة نتيجة لثقتهم الكبيرة في السياسات الحكيمة المتخذة من قبل متخذي القرار، والجهود المبذولة على صعيد جذب الاستثمارات التي أضفت نوعا من الاستقرار على أدائهم الحالي، فضلا عن الأثر الإيجابي المتوقع على أدائهم خلال الفترات الربعية القادمة لعام 2015.

وطبقا لنتائج الاستطلاع، تراجعت مستويات ثقة مجتمع الأعمال خلال الربع الأول 2015 تراجعاً طفيفاً مقارنة بالربع الرابع 2014، وبلغ قيمة المؤشر (21.5) نقطة مقابل (22.3) نقطة على التوالي، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا انه يبقى عند مستويات أعلى مقارنة بالربعين الثاني والثالث من العام 2014. عاكسا بذلك استمرار النظرة التفاؤلية إزاء الأحوال الاقتصادية للدولة وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

ويعكس هذا التفاؤل إدراك مجتمع الأعمال بالمرونة الكبيرة التي تمتلكها قطر وبخاصة مع ما اعلنته الدولة من تمديد العمل بموازنة السنة المالية 2015/2014 حتى نهاية 2015، مما يعكس استقرار السياسات الاقتصادية في الدولة على الرغم من تراجع أسعار النفط.

شكل رقم (1)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر - الربع الأول 2015

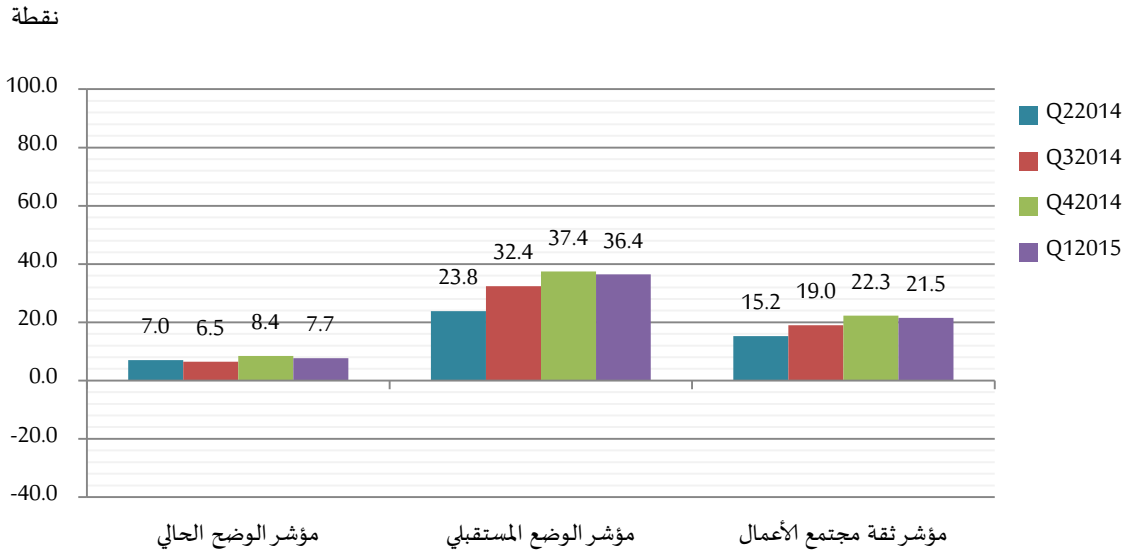

وتشير نتائج الاستطلاع، إلى ارتفاع مؤشر الوضع المستقبلي مقارنة بمؤشر الوضع الحالي، حيث بلغ قيمة المؤشر (36.4) نقطة و (7.7) نقطة على التوالي.

وبمقارنة نتائج استطلاع الرأي في الربع الأول 2015 بالربع الرابع 2014، فقد سجل مؤشري الوضع الحالي والمستقبلي تراجعاً طفيفاً بلغ نحو (1.0-) و (0.7-) نقطة على التوالي، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن

قيم المؤشرين يعكسان استمرار النظرة التفاؤلية لدى مجتمع الأعمال إزاء الأوضاع الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى أوضاع منشآتهم.

وعبرت العينة المبحوثة من مجتمع الأعمال، عن نظرة إيجابية إزاء فرص العمل المتوفرة خلال الربع الأول 2015 بالإضافة إلى حجم الإنتاج، وأسعار السلع والخدمات النهائية لمنتجاتهم، وكذلك إلى مستويات الربحية بمنشآتهم، فضلا عن المخزون من السلع تامة الصنع، والطلب على المبيعات بشكل عام، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر - الربع الأول 2015

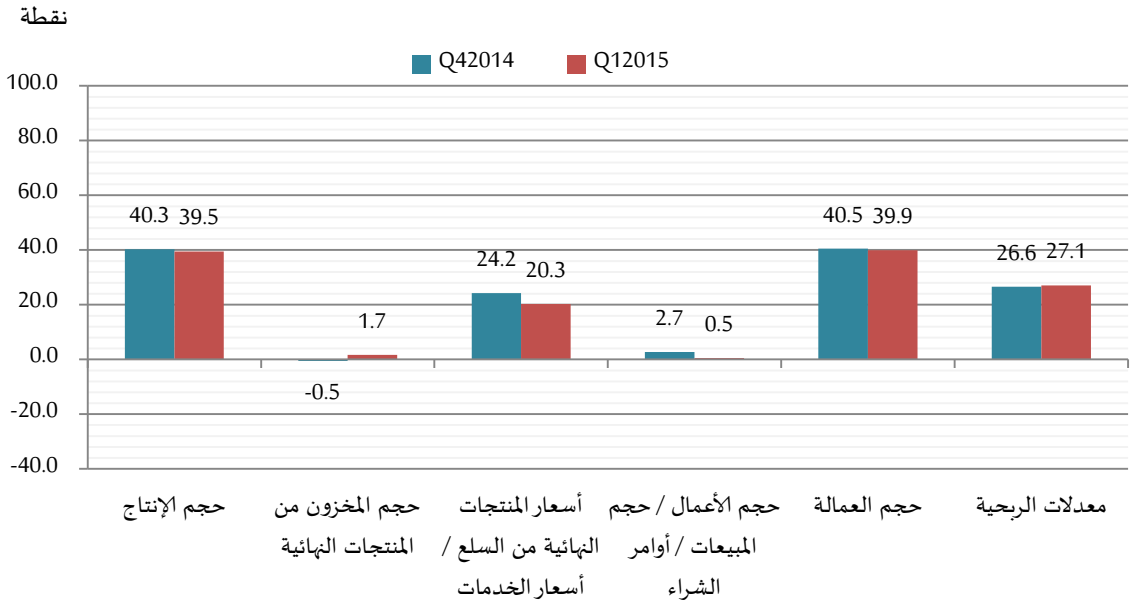

وعبرت المنشآت كبيرة الحجم عن تفاؤلها إزاء الأوضاع الاقتصادية لدولة قطر حيث جاءت في المرتبة الأولى تلتها المنشآت المتوسطة وأخيرا المنشآت صغيرة الحجم. وجاءت النتائج لتعكس ارتفاع مستويات التفاؤل لدى المنشآت كبيرة الحجم خلال الربع الاول 2015 مقارنة بالربع الرابع 2014، وهي نتيجة طبيعية نظرا لما تمتلكه تلك المنشآت من أدوات تمكنها من مواجهة التحديات بدرجة أكبر من المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم. كما هو موضح بالشكل رقم (3).

وتعكس النتائج تراجع حجم الأعمال بكافة المنشآت الاقتصادية على اختلاف حجمها كبيرة، متوسطة، صغيرة الحجم، وكان التراجع الأكبر من نصيب المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم. وبلغ قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحجم الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم خلال الربع الأول 2015 (الوضع الحالي) نحو (15.6-) نقطة و (13.1-) نقطة و (1.7-) نقطة على الترتيب. كما عكست النتائج انخفاض المخزون من السلع تامة الصنع بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

شكل رقم (3)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقا لحجم المنشأة - الربع الأول 2015

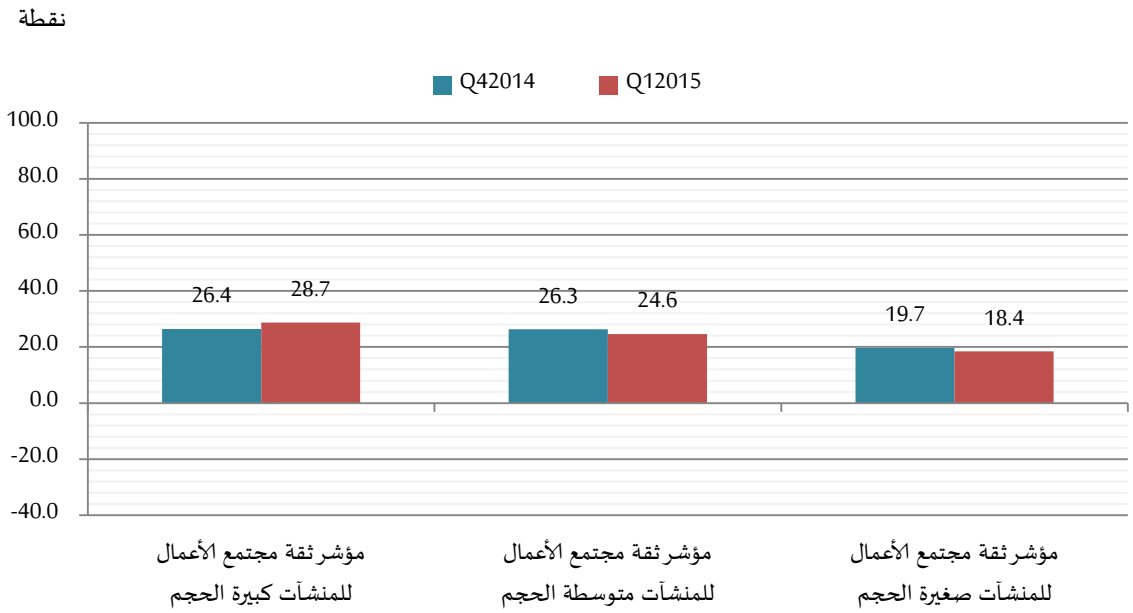

وعلى مستوى النشاط، تشير النتائج إلى أن المنشآت العاملة بنشاط "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" هي أكثر المنشآت تفاؤلا بالأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام وبوضع منشآتهم بشكل خاص، وفي المرتبة الثانية يأتي نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" وفي المرتبة الثالثة المنشآت العاملة بنشاط "الصناعات التحويلية"، فيما كانت المنشآت العاملة بنشاط "التجارة" هي الأقل تفاؤلا. وهو ما يوضحه الشكل رقم (4).

شكل رقم (4)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقا للنشاط الاقتصادي - الربع الأول 2015

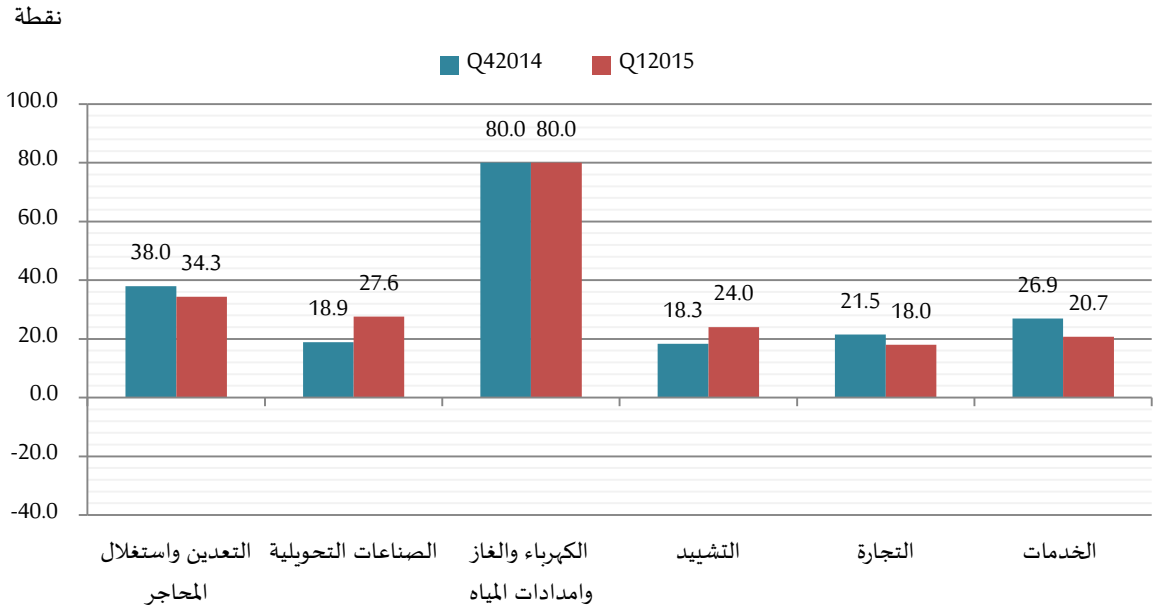

وتشير النتائج إلى استقرار مستويات تفاؤل المنشآت العاملة في نشاط "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" خلال الربع الأول 2015 والربعين الثالث والرابع 2014، واستقر قيمة المؤشر عند القيمة (80) عاكسا عدم تأثر هذا النشاط مقارنة بالأنشطة الأخرى التي تأثرت من وجهة نظر العينة المستجيبة بالتراجعات في أسعار النفط العالمي، وهي المنشآت العاملة في نشاط "الخدمات" حيث تراجعت مستويات التفاؤل بنحو (6.2) نقطة مقارنة بالربع الرابع 2014، بالإضافة إلى المنشآت العاملة في نشاط "التجارة" والذي سجل تراجعا بلغ (3.4) نقطة، فضلا عن المنشآت العاملة في نشاط "التعدين واستغلال المحاجر حيث تراجعت مستويات التفاؤل بنحو (3.7) نقطة.

وتشير النتائج إلى وجود حالة من التشاؤم لدى العينة المستجيبة بنشاط "التجارة" تجاه الأوضاع الاقتصادية وأوضاع منشآتهم الحالية، والتي عكستها قيم المؤشرات السلبية والمتعلقة بحجم المبيعات، والأرباح، والمخزون من السلع تامة الصنع، والأسعار بشكل عام، وبلغت قيم تلك المؤشرات على التوالي (-15.1) ، (-2.2)، (-2)، (-1.2) نقطة.

المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي

وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن نحو (85.8%) من المنشآت الاقتصادية لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الأول 2015 مقارنة بما نسبته (87.8%) خلال الربع الرابع 2014، نتيجة لمجموعة من الأسباب تأتي في مقدمتها، امتلاك المنشآت لأرصدة داخلية كافية طبقا لما أفادت به نحو (85.6%) من المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الأول 2015 مقارنة بما نسبته (73.4%) من المنشآت بحسب نتائج استطلاع الربع الرابع 2014، الأمر الذي يعكس مدى تمتع المنشآت الاقتصادية بوفورات مالية ساهمت بشكل كبير في المحافظة على مستويات التفاؤل عند مستويات جيدة خلال الربع الأول 2015 على الرغم من حالة عدم اليقين التي تواجهها الأسواق العالمية، ويتمثل السبب الثاني في اعتبار التمويل المصرفي التزام اضافي قد يرهق المنشأة طبقا لما أفاد به نحو (4.6%) مقارنة بنحو (5.6%) في الربع الرابع 2014، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

أسباب عدم حصول المنشأة على تمويل مصرفي خلال الربع الأول 2015

الأسباب	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي
امتلاك أرصدة داخلية كافية	464	% 85.6
اعتبار التمويل المصرفي عبء / التزام اضافي	25	% 4.6
عدم القدرة على تحمل الرسوم أو الأتعاب	18	% 3.3
عدم قيام البنوك بإقراض الشركات العاملة في القطاع/ الصناعة	7	% 1.3
مركز المنشأة المالي لا يسمح لها بالاقتراض من البنوك	8	% 1.5
أخرى	37	% 6.8

وتعكس تلك الأرقام والنسب، ارتفاع قدرة المنشآت الاقتصادية في الدولة على مواجهة التحديات والتي تأتي في مقدمتها انخفاض أسعار النفط، والضبابية في الأسواق ، وارتفاع معدلات التضخم والإيجارات على وجه التحديد، وتراجع حجم الأعمال بشكل خاص خلال الأشهر الماضية، وهو ما سينعكس إيجابا على أداء اقتصاد الدولة وتسريع عجلة التنمية خاصة في الوقت الذي تقوم فيه الدولة باستكمال المشاريع التنموية دون إبطاء.

وعلى الجانب الآخر فإن ما نسبته (14.2%) من المنشآت الاقتصادية حصلت على تمويل مصرفي خلال فترة الربع الأول 2015 مقارنة بنحو (12.2%) خلال الربع الرابع 2014، وبسؤال تلك المنشآت أفاد (55.6%) بأن تكلفة التمويل لم تطرأ عليها اي تغيير خلال الربع الأول 2015 وهو ما يوضحه الشكل رقم (5).

شكل رقم (5)

تقييم المنشآت لتكلفة التمويل خلال الربع الأول 2015

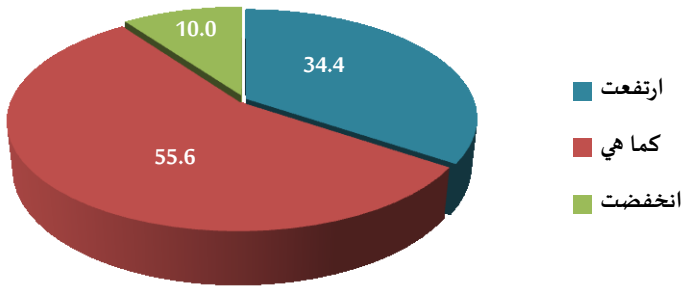

الطاقة الإنتاجية وخطة المنشأة المستقبلية

تشير النتائج إلى أن ما نسبته (67.5) من المنشآت لديها خطط مستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها مقارنة بما نسبته (66.5%) بحسب نتائج الربع الرابع 2014 وهو ما يوضحه الشكل رقم (6).

شكل رقم (6)

نسبة المنشآت التي تخطط لتوسعة الطاقة الانتاجية لأعمالها

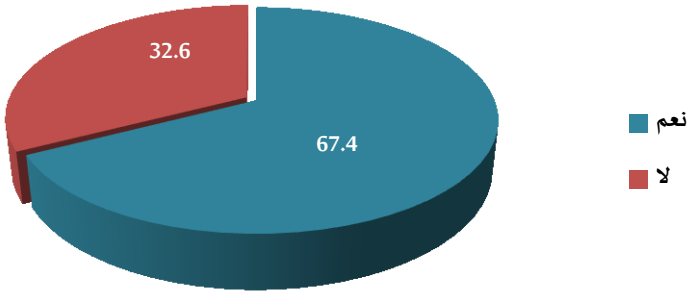

وطبقا لنتائج الاستطلاع، تعتزم نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية القيام بتوسعة نطاق أعمالها على سبيل المثال تخطط نحو (51.4%) من المنشآت التي لديها خطة مستقبلية للتوسع إلى توسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمالها، ونحو (38.5%) لافتتاح فروع جديدة سواء داخل الدولة أو في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، بالإضافة إلى وجود خطط لدى بعض المنشآت تتمثل في زيادة الاستثمار في أصول الأعمال مثل زيادة الآلات أو المركبات أو زيادة الطاقة الاستيعابية للمخازن أو زيادة خطوط الانتاج لديها، وأفادت عدد من المنشآت عن عزمها القيام بزيادة حجم الإنتاج وعدد الموظفين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2).

كما أفادت بعض المنشآت، على عزمها المضي قدما في توسيع أعمالها نتيجة لما تلحظه من جهود حكومية في مجال توسيع نطاق الأعمال، بما يخلق فرصا حقيقية أمام نمو القطاع الخاص.

جدول رقم (2)

خطة المنشأة المستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها

خطة المنشأة المستقبلية	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لديها خطة توسعة مستقبلية
افتتاح فروع جديدة في قطر أو دول الخليج.	164	% 38.5
توسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمال المنشأة	219	% 51.4
الاستثمار في أصول الأعمال مثل (المصانع، والمخازن، والآلات والمركبات).	44	% 10.3
أخرى	44	% 10.3

وبحسب نتائج استطلاع الرأي في الربع الأول 2015 تمثلت أهم أسباب عدم وجود خطط لدى بعض المنشآت (32.6%) لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها في: ارتفاع الإيجارات العقارية بشكل عام، وعدم توفر الأراضي، بالإضافة إلى اتخاذ البعض مبدأ الحيطة والحذر في ظل حالة الضبابية التي تواجه اقتصادات العالم.

المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق

وبصفة عامة استهدف نحو (0.5%) الأسواق الخارجية فقط، فيما استهدف نحو (94.6%) السوق الداخلي، وما نسبته (4.9%) من المنشآت تستهدف السوقين معا، كما هو موضح بالشكل رقم (7). وأحد أسباب ذلك يكمن في ارتفاع ربحية المنشآت الاقتصادية في السوق الداخلي.

شكل رقم (7)

نوع الأسواق المستهدف من قبل المنشآت الاقتصادية

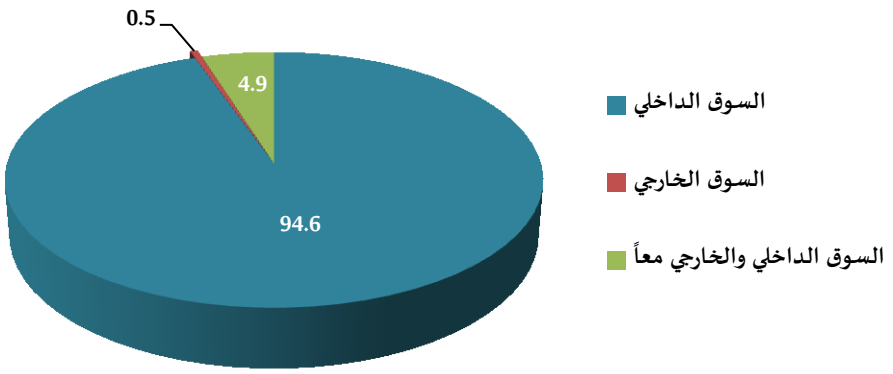

وبلغ نسبة الانتاج الذي قامت بتصديره المنشآت التي استهدفت الأسواق الخارجية في الربع الأول 2015 في المتوسط نحو (39%) من إجمالي الانتاج، مقارنة بما نسبته (38.3%) من واقع نتائج استطلاع الراي في الربع الرابع 2014.

وتشير النتائج إلى أن أهم الأسواق الخارجية تمثلت في: دول مجلس التعاون الخليجي(73.5%)، وأسواق الدول العربية الأخرى (32.4%)، وأسواق الدول الأسيوية عدا الدول العربية (8.8%)، كما هو موضح بالشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

نوع الأسواق المستهدف من قبل المنشآت الاقتصادية

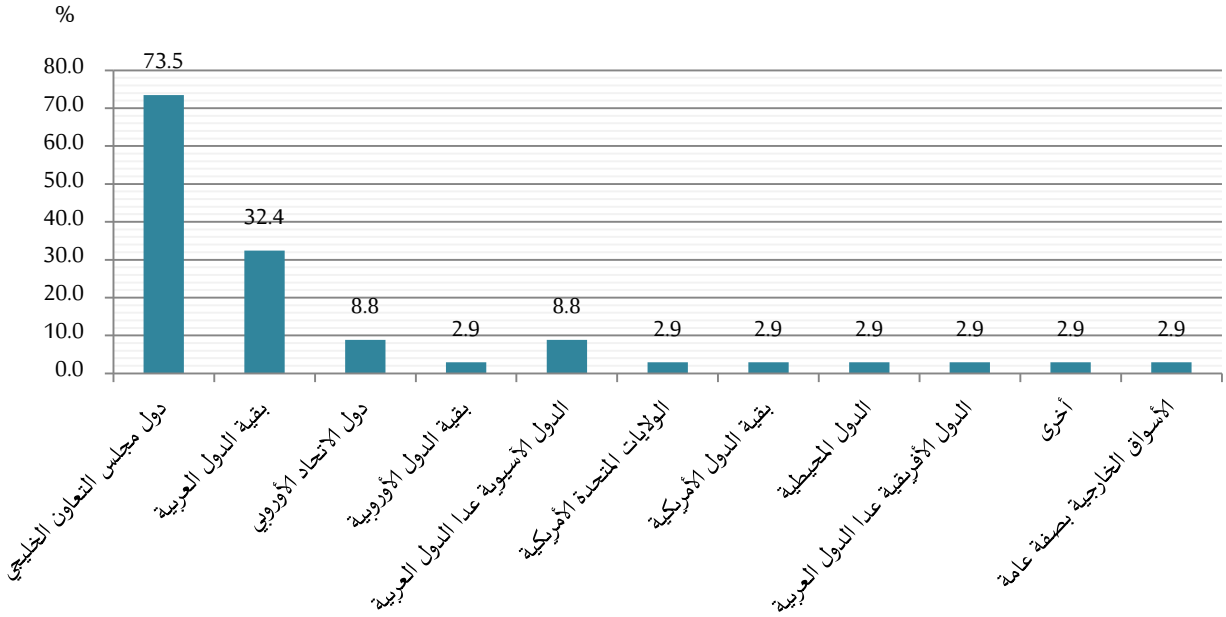

عكست نتائج الاستطلاع في الربع الأول 2015 استمرار مواجهة المنشآت الاقتصادية لمجموعة من التحديات التي تعوق نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الخارجية منها: انخفاض تنافسية المنتج القطري من حيث التكلفة والجودة، حيث جاءت إجابات الاستطلاع لتوضح ارتفاع تكلفة المنتج القطري مقارنة بالدول الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي يرى البعض أن انخفاض جودة المنتج القطري من أهم الأسباب وراء عدم تنافسية المنتجات بصفة عامة، هذا الى جانب انخفاض عدد المصانع مما يحد من المنتجات الموجهة للتصدير، فضلا على الصعوبات التي تواجهها المنشآت في التخليص الجمركي، وانخفاض الدعم الموجه للصادرات بالإضافة إلى العديد من المعوقات الأخرى والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (9).

وتعتبر هذه الأسباب هي نفس الأسباب التي أفادت بها العينة المبحوثة في استطلاع رأي ثقة مجتمع الأعمال في الربع الرابع 2014 دون اختلاف يذكر.

شكل رقم (9)

معوقات نفاذ المنتجات القطرية إلى الأسواق الخارجية

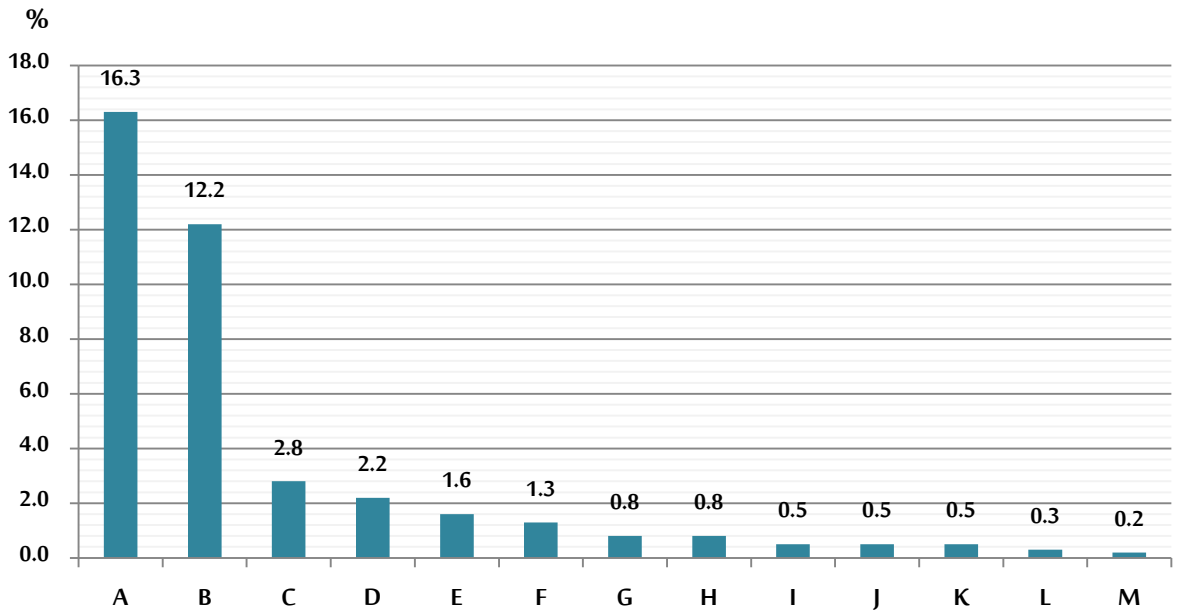

A	ضعف تنافسية المنتج
B	زيادة الطلب على المنتج في السوق الداخلي وانخفاض عدد المصانع والانتاج بما لا يعطي مجالاً للتصدير
C	نقص بعض القوانين التي تنظم إنشاء مصانع قادرة على التصدير وتنظيم المناطق الصناعية
D	ضعف التسويق
E	ضعف الدعم الحكومي للصادرات
F	ضعف الامكانيات المادية والبشرية
G	الروتين في بعض الإجراءات
H	أخرى
I	قلة الخبرة لاختراق الأسواق الخارجية
J	قلة مواد الانتاج والمعدات
K	التخوف من مواجهة صعوبات
L	مشكلات النقل والشحن
M	صعوبات في التخليص الجمركي

التحديات التي كانت تعوق أداء المنشآت الاقتصادية

تشير النتائج إلى أن نحو (42.4%) من المنشآت الاقتصادية تعاني من وجود تحديات تعوق أدائها مقارنة بما نسبته (38.8%) في الربع الرابع 2014 كما هو موضح بالشكل رقم (10).

شكل رقم (10)

نسبة المنشآت التي تعاني من وجود تحديات تعوق أدائها

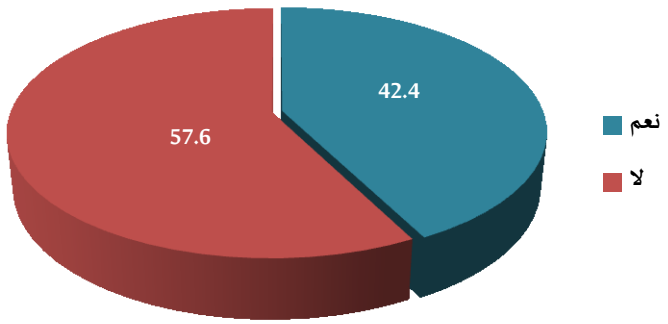

وتوضح النتائج أن أهم تلك التحديات تتمثل في ارتفاع تكلفة الايجارات ، وارتفاع شدة المنافسة، وصعوبة توفر الأيدي العاملة، بالإضافة الى مجموعة أخرى من التحديات كما هو ما موضح في الشكل رقم (11).

شكل رقم (11)

أهم التحديات التي تعوق أداء المنشآت الاقتصادية

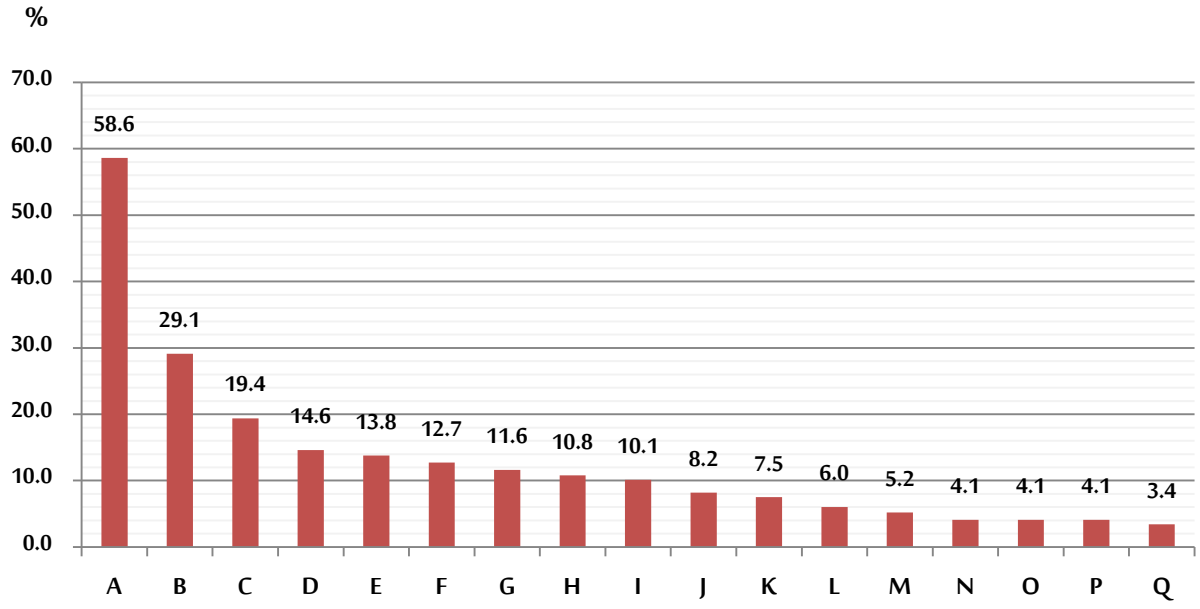

A	تكلفة الإيجار
B	الأعباء الجمركية
C	المنافسة
D	نقص الأيدي العاملة
E	قلة الطلب
F	تأخير في تحصيل المستحقات
G	القيود والعوائق التشريعية
H	الروتين في بعض الاجراءات
I	تكلفة الخدمات (المرافق)
J	تحديات أخرى
K	قيود مالية
L	الحصول على الأراضي وتسجيل العقار والأعباء الضريبية
M	عدم كفاية المواد و/أو المعدات
N	الرسوم الحكومية
O	صعوبة الحصول على المواد الخام
P	تكلفة النقل والشحن والتخزين
Q	تكلفة الحصول على المواد الخام

ملحق

أولا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.7	36.4	21.5
حجم الانتاج	18.6	62.4	39.5
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(4.4)	8.0	1.7
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	8.6	32.7	20.3
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(12.5)	14.4	0.5
حجم العمالة	30.8	49.4	39.9
معدلات الربحية	4.8	51.7	27.1

ثانيا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقا لحجم المنشأة

1- المنشآت صغيرة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	4.2	33.7	18.4
حجم الانتاج	11.5	58.9	34.0
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(3.5)	7.3	1.8
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	3.4	31.6	17.0
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(15.6)	11.3	(2.6)
حجم العمالة	27.4	44.1	35.6
معدلات الربحية	2.4	48.7	24.3

2- المنشآت متوسطة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	9.9	40.6	24.6
حجم الانتاج	23.7	71.9	46.6
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(13.2)	3.3	(5.2)
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	20.8	36.7	28.6
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(13.1)	13.5	(0.3)
حجم العمالة	31.5	54.8	42.9
معدلات الربحية	9.7	63.5	35.1

3- المنشآت كبيرة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	16.8	41.4	28.7
حجم الانتاج	36.9	64.7	50.4
حجم المخزون من المنتجات النهائية	2.1	14.3	8.1
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	14.1	32.6	23.1
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(1.7)	25.3	11.3
حجم العمالة	41.5	61.2	51.2
معدلات الربحية	8.2	50.4	28.3

ثالثا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة

1- نشاط التعدين واستغلال المحاجر

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	34.6	34.9	34.3
حجم الانتاج	35.1	35.1	35.1
حجم المخزون من المنتجات النهائية	57.7	0.0	27.0
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	14.9	47.3	30.5
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	20.3	32.4	26.3
حجم العمالة	47.3	47.3	47.3
معدلات الربحية	32.4	47.3	39.7

2- نشاط الصناعة التحويلية

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	10.2	46.5	27.6
حجم الانتاج	23.4	71.7	46.4
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(6.4)	9.9	1.6
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	5.9	34.9	19.9
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(1.4)	35.6	16.3
حجم العمالة	27.7	56.2	41.6
معدلات الربحية	12.1	70.9	39.7

3- نشاط الكهرباء والغاز وإمدادات المياه

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	80	80	80
حجم الانتاج	100	100	100
حجم المخزون من المنتجات النهائية	-	-	-
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	0	0	0
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	100	100	100
حجم العمالة	100	100	100
معدلات الربحية	100	100	100

4- نشاط التشييد

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	5.4	44.4	24.0
حجم الانتاج	13.6	70.3	40.3
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(9.5)	15.1	2.4
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	15.4	47.0	30.7
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(11.1)	16.7	2.3
حجم العمالة	19.7	57.5	37.9
معدلات الربحية	4.2	60.1	30.5

5- نشاط التجارة

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	5.5	31.6	18.0
حجم الانتاج	16.4	57.4	36.0
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(2.0)	7.2	2.5
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	(1.2)	26.4	12.1
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(15.1)	11.3	(2.3)
حجم العمالة	36.8	46.0	41.4
معدلات الربحية	(2.2)	41.4	18.5

6- نشاط الخدمات

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	9.9	32.2	20.7
حجم الانتاج	21.4	60.0	39.9
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(3.4)	(0.4)	(1.9)
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	16.2	30.2	23.1
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(15.7)	7.6	(4.4)
حجم العمالة	31.6	45.6	38.5
معدلات الربحية	9.1	50.4	28.8

المنهجية

اعتمدت منهجية بناء مؤشر ثقة مجتمع الأعمال على المناهج الدولية، وبخاصة منهجيتي (European commission) و (CESifo Group Munich).

ويستند المؤشر في قياسه على (6) أسئلة ينبثق منها مؤشرين فرعيين هما (مؤشر الوضع الحالي، ومؤشر الوضع المستقبلي).

وتتمحور الأسئلة الست التي يتكون منها المؤشرين الفرعيين حول الآتي :

- حجم الانتاج.
- حجم المخزون من المنتجات النهائية.
- أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات.
- حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء.
- حجم العمالة
- معدلات الربحية.

قيمة المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر بين (-100) و (+100) نقطة، حيث يبلغ المؤشر حده الأقصى (+100) إذا كانت آراء جميع المنشآت المبحوثة إيجابية، ويبلغ المؤشر مستوى الحياد (صفر) عندما تتساوى الآراء الإيجابية مع الآراء السلبية. أما قيمة المؤشر الأقل من (صفر) فتشير إلى حالة تقييم سلبية لأوضاع المنشآت الاقتصادية في دولة قطر.

لمزيد من المعلومات حول المنهجية، يرجى الاطلاع على العدد الأول.